لماذا تخفق السياسات الأوربية في البحر المتوسط؟

نورشين آتش أوغلو غوناي*

ملخص: تتناول هذه الدراسة السياسات الأوربية في البحر المتوسط، وتركز على نقطة مشتركة، هي مناقشة أهداف وأدوات الوجود الفرنسي والإيطالي والأمريكي في البحر المتوسط، وتأثيرات تطوير الغرب لإستراتيجيته في البحر المتوسط، وتتطرق في الوقت ذات إلى سياسات تركيا في شرق البحر المتوسط، علمًا أنها تؤدّي دور اللاعب الرئيس في التوازنات الإقليمية، وفي إستراتيجيات التوازنات. وترى الدراسة أن الذي يحدّد نجاح أو استقرار سياسات اللاعبين الغربيين لا يتمثل فقط في الانسجام والتنسيق فيما بينهم؛ فالعامل الأهمّ في تحديد حدود إستراتيجيات اللاعبين الغربيين هو قدرة تركيا ووسائلها في تحويل هذه السياسات وموازنتها.

*جامعة بهجه شهير القبرصية ،قبرص

Why Do European Policies Fail in the Mediterranean?

NURŞİN ATEŞOĞLU GÜNEY*

ABSTRACT *The current study deals with European policies in the Mediterranean. It focuses on discussing the key aims and essential tools of the French, Italian and American presence there. In addition, it deals with the effects of the west developing strategy in the Mediterranean. At the same time, the study considers Turkey's effective policies in the Eastern Mediterranean, considering it plays the main actor role in regional balances and balance strategies. The study believes that what affects the success or stability of the Western actor's policies is not only harmony and coordination among them. The most critical factor in defining the limits of the strategies of Western actors is the ability of Turkey and its means to transform and balance these policies.*

*Bahcesehir University of Cyprus, Cyprus

رؤية تركية
2020-(2/9)
98- 71

DOI:10.36360/1560-009-002-006

المدخل:

أدّى التدخل الروسي في سوريا عام 2015 إلى تغيير جيوسياسية البحر المتوسط/ شرق البحر المتوسط. فعودة القوات العسكرية الروسية إلى البحر المتوسط بصورةٍ مباشرةٍ أو غير مباشرةٍ أثارت ضربًا من الصراع الجيوسياسي الذي يمكن أن نسميه بالحرب الباردة الجديدة. وهذا الصراع لم يقتصر على التنافس بين أمريكا وروسيا اللتين زادتا من وجودهما الإستراتيجي في البحر المتوسط، لكونهما اللاعبيْنِ الأصليَّيْنِ في الحرب الباردة الجديدة، بل تعدّى ذلك إلى أن أصبح يشير إلى عمليةٍ لا تزال قيد النضج، عمليةٍ تضم القوى الإقليمية التي ترفع قدراتها العسكرية لأسبابٍ كثيرة، وتزداد حساسيتها تجاه تنافس القوى العظمى، أو تَعدّ هذا التنافس فرصةً.

وخلال الفترة التي تلت الربيع العربي ظهرت المخاطر عند الحدود الجنوبية للقارة الأوربية، فأصبحت هذه المخاطر تتجلى ويعاد تعريفها في نظر الأوربيين من خلال اللاجئين والراديكالية. وابتداءً من عام 2015، تزامنت أكوام المخاطر المستعصية على الحل، التي تقف عقبة أمام الاتحاد الأوربي مع التنافس الجيوسياسي والجيواقتصادي بين أمريكا وروسيا في البحر المتوسط، وكان لزامًا على دول الاتحاد الأوربي أن تبحث عن وجود لها في البحر المتوسط ميدانيًّا وعلى طاولة الحوار. ورغم أن رغبة الدخول إلى جيوسياسية البحر المتوسط لم تكن متوفرة عند جميع دول الاتحاد الأوربي، ورغم عملية بركسيت المؤلمة التي تلقي بظلالها على الاتحاد الأوربي وتعقّد إمكانية تطوير ساسات وإستراتيجيات مشتركة- فقد استطاعت فرنسا وإيطاليا المنهمكتين في زيادة فعاليتيهما في جيوسياسية المنطقة منذ عام 2011 أن تبديا وجودًا في البحر المتوسط من خلال تطوير إستراتيجية البحر المتوسط بعد عام 2015، وعملتا على إعادة تعريف علاقتهما بواشنطن وموسكو من خلال البحر المتوسط. أما ألمانيا التي تعير أهمية لوحدة الاتحاد الأوربي ومستقبله، وتملك تاريخًا خاصًّا بعلاقتها بروسيا، فقد عملت على البحث عن تأثير إستراتيجية الاتحاد الأوربي الخاصة بالبحر الأبيض المتوسط في مستقبل الاتحاد الأوربي، والتحكم بها.

نعلم أن شرق البحر المتوسط يشكل أولى الجبهات المرئية للحرب الباردة الجديدة، أي للصراع الأمريكي الروسي متعدّد الطبقات.[1] لهذا السبب، سنركز في بحثا هذا على شرق البحر المتوسط. اتخذت أمريكا شرق البحر المتوسط جبهةً باسم الغرب، وأصبحت هذه المنطقة تُعَدّ حقلًا للمصالح الخاصة من أجل ألمانيا والاتحاد الأوربي؛ بسبب سياسات فرنسا وإيطاليا في المنطقة، ولكن السؤال الذي يدور في الأذهان هو: هل هناك إستراتيجية غربية مشتركة في هذه المنطقة أو لا؟، لم يجد هذا السؤال اليوم إجابة نهائية. وعلى الرغم من أن أمريكا ودول الاتحاد الأوربي، مثل فرنسا وإيطاليا وألمانيا، أي القوى الغربية، لم تطور إستراتيجية مشتركةً، فإن هناك

أسبابًا تدفعهم إلى تنسيق سياساتهم، في معادلة القوى الجديدة في شرق البحر المتوسط. هذه الأسباب لا تقتصر على الوجود الروسي في المنطقة. إذ ينبغي عدم النسيان أن القضايا التي تحمل شرق المتوسط إلى الأجندة الأمنية للاعبين الغربيين- ذات صلةٍ بتحاصص الموارد الطبيعية المكتَشَفة في المنطقة، وتحديد مناطق النفوذ والسيادة البحرية. وقد أصبحت هاتان المسألتان (الطاقة والسيادة) كما هو معروف عاملًا محدِّدًا لأمن الاتحاد الأوربي من ناحيةٍ، وشكلتا من ناحية أخرى أساس توازنات القوى القائمة بين الدول الإقليمية، وتوازنات القوى بين الدول الإقليمية والدول غير الإقليمية الموجودة في المنطقة.

هل يمكن للاستقطاب في التوازنات الجيوسياسية في شرق المتوسط أن يكون ضد تركيا؟

أصبح إعلان شرق البحر المتوسط جبهةً إستراتيجية في إطار الصراع الأمريكي الروسي كما ذكرنا في مدخل هذا البحث. ومن ثَمّ فإن المساعي الأمريكية لقطع الطريق أمام روسيا كانت في الواقع ذات صلةٍ غير مباشرةٍ بتركيا، فالولايات المتحدة في عهد أوباما كانت تهدف إلى منع روسيا من تطوير سياسةٍ في المنطقة، من خلال فتح المجال لإيران في الشرق

الأوسط، وتشجيع التعاون التركي الإسرائيلي في البحر المتوسط. عندما جاءت إدارة ترامب إلى السلطة، تلقّت إدارة أوباما انتقاداتٍ شديدة اللهجة على عدم حماسها الكافي في تشجيع التعاون التركي الإسرائيلي، واستخفافها بالسياسة الروسية في سوريا، وإخفاقها في قراءة نوايا إيران. هناك أسباب عديدة لإخفاق سياسات إدارة أوباما في منطقة الشرق الأوسط، وسياساتها في شرق البحر المتوسط، لعل أهمها إخفاقها في وضع إستراتيجية من أجل شرق البحر المتوسط، إستراتيجية تركز على تركيا. فالموقف الذي تبنته إدارة أوباما متجاهلة قدرات تركيا في موازنة القوى في البحر المتوسط فتحت الطريق أمام تعديلية الدول الصغيرة (أي سعي الدول الصغيرة إلى إقامة تحالف) عبر خطاب إدارة قبرص اليونانية في مناهضة التحالف بين تركيا وجمهورية شمال قبرص التركية.

بينما كان البرود يخيم على العلاقات التركية الإسرائيلية إبان اكتشاف (إسرائيل) أولى احتياطيات الغاز في المنطقة؛ أعلنت إدارة جنوب قبرص اليونانية أنها اكتشفت الغاز الطبيعي في حقل أفروديت. وهكذا تمكنت إدارة جنوب قبرص اليونانية من تحقيق أرضية جديدة لإقامة حوار مع (إسرائيل)التي تريد أن تصبح الدولة المصدّرة للغاز الطبيعي. والهدف الرئيس من هذه الخطوة ليس التعاون مع (إسرائيل) بقدر ما هو نهب لحقوق جمهورية شمال قبرص التركية في الموارد الطبيعية حول جزيرة قبرص. في الأعوام 2003 و2007 و2010، أبرمت إدارة جنوب قبرص اليونانية اتفاقية المنطقة الاقتصادية الخالصة مع مصر ولبنان و(إسرائيل) بمفردها، ضاربةً عرض الحائط حقوق جمهورية شمال قبرص التركية، وأعلنت المنطقة الاقتصادية الخالصة المزعومة، ثم قسّمتها إلى مقاسم، ودعت من جانبٍ واحدٍ شركات الطاقة الدولية للحفر في هذه المقاسم. فهذه السياسة التي تخالف روح عملية حل قضية قبرص تعني التجاهل التام للوجود الاقتصادي والسياسي لجمهورية شمال قبرص التركية والمجتمع التركي القبرصي، ومن ثَمّ تلقّى هذا الوضع اعتراضًا كبيرًا وجادًّا من قبل تركيا وجمهورية شمال قبرص التركية، فحاولت أنقرة بشتى الوسائل الدبلوماسية إيجاد حلٍّ للأنشطة غير القانونية لإدارة جنوب قبرص اليونانية، خلال الفترة 2004-2011.

يمكن اعتبار عام 2011 بداية الفترة التي وجدت فيها جمهورية شمال قبرص التركية الإمكانية لدمج سياستها للتمدّد في محيط الجزيرة بجيوسياسية المنطقة المتغيرة، عبر المنطقة الاقتصادية الخالصة. في الفترة ذاتها، قامت (إسرائيل) التي ترى أن تركيا ستزيد نفوذها في المنطقة بتعديل إستراتيجيتها المحيطية، وبدأت بتقاربٍ جديدٍ مع الدول الصغيرة (اليونان، وإدارة جنوب قبرص اليونانية)، وهذا يعني أن (تل أبيب) قررت تمديد "محيطها" إلى شرق البحر المتوسط.[2] وشرعت إدارة السيسي التي تتبنى نهجًا بعيدًا عن تركيا في سياسات الربيع العربي تتحرك كما لو أنها جزء من هذا المحيط منذ عام 2014، باعتبار أن مصر جزء من

التهافت المجنون على الغاز الطبيعي في البحر المتوسط. والغريب في الأمر أن مسألة "الغاز الطبيعي" في محيط قبرص لم تدخل فيما بعد حتى في إطار لعبة اربح-اربح من أجل اللاعبين الذين سيشكلون أقطابًا في إطار منتدى غاز شرق المتوسط. فهذه العملية التي اتسعت فيها مناطق نفوذ إدارة جنوب قبرص اليونانية عبر المنطقة الاقتصادية الخالصة المزعومة أمام (إسرائيل) ومصر وليبيا، وتم فيها فتح الطريق أمام نقل غاز (إسرائيل) إلى الغرب اقتصاديًّا؛ تشير إلى أن المسألة في شرق البحر المتوسط هي مسألة سيادةٍ أكثر من كونها مسألة طاقة. أما كون الاتحاد الأوربي جزءًا من صراع مناطق النفوذ بصورةٍ غير مباشرةٍ فلا يمكن توضيحه فقط بالدعم السياسي / الدبلوماسي الممنوح لإدارة جنوب قبرص اليونانية واليونان التي هي عضو في الاتحاد الأوربي. إذ حُصِرت تركيا في مكانٍ ضيّقٍ في خليج أنطاليا، في منطقة نفوذ بحرية محدودةٍ، رغم امتلاكها أطول شريط ساحلي في البحر المتوسط من خلال خريطة إشبيلية التي طلبت إعدادها دول الاتحاد الأوربي من جامعةٍ إسبانيةٍ عام 2003، والتي أصبحت تُستَعمل لاحقًا في الرأي العام العالمي كما هو معلوم. في المقابل أكّدت أنقرة حقيقةً مفادها أن الاتحاد الأوربي لا يملك أي صلاحية قانونية في وضع هذا النوع من الخرائط، وأبلغت الأمم المتحدة عام 2004 بالحدود الجنوبية لجرفها القاري في البحر المتوسط، لمنع جميع المبادرات التي من شأنها أن تتخذ خريطة إشبيلية مرجعًا.

> **"أن المسألة في شرق البحر المتوسط هي مسألة سيادةٍ أكثر من كونها مسألة طاقة"**

إن سلب مناطق النفوذ البحري في شرق البحر المتوسط من قبل إدارة جنوب قبرص اليونانية، ودعم هذا السلب أولًا من قبل بعض دول الاتحاد الأوربي التي تعمل على أن تكون مؤثرة في البحر المتوسط، ثم من قبل الولايات المتحدة، بالطرق غير المباشرة- يشير إلى استعمال سياسة التمدّد التي اتبعتها إدارة جنوب قبرص اليونانية والتي تفوق كثيرًا قدراتها العسكرية أداةً لتضييق مجال تركيا بعد عام 2014، وتضييق مجال روسيا بعد عام 2015. وعدم الاعتقاد بإمكانية تركيا وروسيا في تبني آليةٍ للتوازن يشير إلى أن اللاعبين الغربيين راعَهُم التقدم إلى الأمام في الصراع الجيوسياسي الجديد في ظل فساد النظام الجيوسياسي في المنطقة بعد عام 2011، وأنهم أبدوا اهتمامًا بالغًا بالخلافات التي نشبت بين تركيا وروسيا، وأنهم أجروا تحليلًا خاطئًا لحدود تأثير تحالف الدول الصغيرة في التوازنات. وخلال فترةٍ قصيرةٍ، في الفترة التي تلت عام 2013 التي شهدت صعوبة نسبيةً في بناء تنسيقٍ بين اللاعبين الغربيين ظهرت للاعبين الغربيين الأعراض الجانبية السيئة (عدم الاستعداد

للتهديدات الناتجة عن انعدام الاستقرار في المنطقة، وعدم الاستعداد ضد زيادة العدوان الروسي، وعدم استعداد ترامب لدعم السياسة الأمنية للاتحاد الأوربي، وعدم توقع سياسة تركيا في المقاومة والصمود) لإقدامها على (سياسة الإقصاء التي بدأت بتهميش تركيا) في إستراتيجية السيطرة التي حاولوا اتباعها في شرق البحر المتوسط، ونتائجها السلبية على الهدف (تحقيق الاستقرار والأمن والرفاه).

اهتمام اللاعبين الأوربيين بشرق البحر المتوسط: من (مار نوستروم) إلى جدران البحر المتوسط

في عام 1995، انطلقت عملية برشلونة مع إعلان بيان برشلونة الذي كان بمثابة شراكة أوربية متوسطية، بحضور 27 مشاركًا، مكوّنًا من 15 عضوًا في الاتحاد الأوربي، و12 دولة في حوض البحر المتوسط. هذا المشروع كان يهدف إلى دمج دول الاتحاد الأوربي ودول حوض البحر المتوسط في إطارٍ مشتركٍ في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. فانطلقت عملية برشلونة بغرض تحقيق الرفاه في منطقة البحر المتوسط من خلال إحلال السلام والاستقرار في السواحل الشمالية والجنوبية للبحر المتوسط. وقد جرى تقسيم برنامج العمل في عملية برشلونة تحقيقًا لهذه الغاية إلى ثلاث سلال: (1) هدف السلة الأولى؛ أي الحوار السياسي- هو بناء الاتفاق الأوربي المتوسطي بين الأطراف، وتأسيس الشراكة الأمنية، وتحقيق الاستقرار المأمول في المنطقة. (2) هدف سلة الشراكة الاقتصادية والمالية هو تحسين الوضع الاجتماعي والاقتصادي لبلدان جنوب البحر المتوسط في أقرب وقت ممكن، والقضاء على الفجوة الاقتصادية بين بلدان المنطقة. (3) في السلة الثالثة التي تتضمن شراكة بين الأطراف في المجالات الاجتماعية والثقافية والإنسانية تقرَّر التعاون في مجالات التعليم والتنمية الاجتماعية والهجرة والإرهاب وتهريب المخدرات والعنصرية وكراهية الأجانب ومكافحة الفساد وتحقيق مشاركة المجتمع المدني في هذه العملية وما شابه ذلك.

في فترة ما بعد الحرب الباردة، خرجت دول الاتحاد الأوربي من القالب الضيّق الذي فرض عليها في أجواء الحرب الباردة بإعلان برشلونة، وصبَّت جلّ اهتمامها في المشكلات الاجتماعية والاقتصادية التي تعيشها دول الجنوب. وعند تشكيل إطار هذه الشراكة، كان لديهم يقينٌ بإمكانية بناء أنظمةٍ تحترم حقوق الإنسان، وتستند إلى سيادة القانون والديموقراطية، بدلًا من إيجاد حلّ للقضايا الدولية، مثل الصراع العربي الإسرائيلي، والقضاء على الجهل والبطالة والتخلف الاقتصادي. ولكن عملية برشلونة تلقّت انتقاداتٍ بأنها منذ البدايات جاءت بترتيباتٍ تصبّ في مصلحة دول شمال البحر المتوسط أكثر من أن تصبّ في مصلحة دول جنوب البحر المتوسط. وبمرور الوقت، توسّعت هذه الانتقادات حتى طالت الركن الجنوبي لسياسة الجوار الأوربية، ورأت هذه الانتقادات أن الاتحاد الأوربي أعطى

القضاء على التهديدات الأمنية الموجهة للاتحاد الأوربي من دول الجنوب أولويةً على حساب تطوير إستراتيجية تعاونٍ أمنيّ مع دول البحر المتوسط غير الأوروبية.[3] ثم جاء اعتراض دول جنوب البحر المتوسط على التوجه الأوربي واتهامه ببناء جدار البحر المتوسط بديلًا لجدار برلين لحماية أوروبا من التهديدات التي يمكن أن تأتي من الجنوب مع الحفاظ على تدفق النفط والغاز- مسمارًا آخر في نعش عملية برشلونة التي ولدت في الأصل عليلة مريضة محكومة بالإخفاق والموت. ثم كان أن قامت المنظمة المعروفة باسم "الاتحاد من أجل المتوسط" عام 2008 في قمة باريس، إنقاذًا لفكرة الأورومتوسطية (EUROMED) التي ولدت عام 1995 في عملية برشلونة. وزبدة الكلام هنا، أن تاريخ سياسات الأوربيين في البحر المتوسط جزءٌ من كفاحٍ طويلٍ للاتحاد الأوربي من أجل وجوده وبقائه إبان الحرب الباردة.

ينبغي الاعتراف هنا بأن هذه العملية لم تكن سهلةً بالنسبة للأوربيين. فقد بقي الركن الأمني للاتحاد الأوربي، بل الركن الأمني لأوروبا يعرج دائمًا، ولم يتوصّل إلى الآفاق المرجوة أبدًا. واستمر الركن الاقتصادي في ظل عدم المساواة، وعدم الاستقرار داخل الاتحاد الأوربي نتيجة توسيع الاتحاد الأوربي، واستمرت كذلك مشكلة حدود الاتحاد الأوربي، فالاتحاد الأوربي -نظرًا لقيام وجوده على الاندماج الاجتماعي وانتشار معايير الاتحاد الأوربي- كان مضطرًا لتحديد المناطق المجاورة التي يمكن أن تكون هدفًا لهذه المعايير، ورسم مناطق الجوار هذه بحيث تُقسَّم قسمين: مناطق الجوار التي يمكن ضمّها إلى الاتحاد الأوربي، ومناطق الجوار التي يمكن إبقاءها خارج الاتحاد الأوربي. وبقيت سياسات الأوربيين المتوسطية مليئة دائمًا بالمد والجزر؛ نظرًا لمحدودية قدرات الاتحاد الأوربي في تطبيق سياسة حماية الحدود، أي سياسة بناء جدارٍ في البحر المتوسط؛ نظرًا لتعارض سياسات الاتحاد الأوربي مع المصالح الوطنية عندما يتعلق الأمر بالحدود.

كانت أوربا ستتعلّم أن البحر المتوسط الذي يحلو لها أن تسميه "مار نوستروم"؛ أي بحرنا- لن يتشكل من قِبلها عبر عملية برشلونة، وذلك من المفارقات والمآزق التي وقفت أمامها سياسة الجوار الأوربية، وسياسات البحر المتوسط الأوروبية. في الواقع. كانت السنوات العشرون الأولى من عملية التعلّم هذه هادئة نسبيًّا. إذ كان الوضع الجيوسياسي في منطقة البحر المتوسط في مستوياتٍ تقلّل من وجود الناتو / الولايات المتحدة الأمريكية في البحر المتوسط. وهذا الاستقرار البارد نسبيًّا لم يكن يعني عدم وجود أزمةٍ في البحر المتوسط، لكنه لم يكن مكانًا يستعرض فيه الأوربيون قدراتهم، وينافسون فيه أساطيل وصواريخ منافسيهم ومبادراتهم في الطرق والخطوط. هذه الفترة التي بقي فيها الغرب وحده في البحر المتوسط، أدار فيها ظهره للبحر المتوسط في وقت كان من الضروري اتخاذ مبادرةٍ حقيقيةٍ

لنشر المعايير الغربية... نعم هذه الفترة انتهت مع إخفاق الربيع العربي، ونزول منافسي الأوربيين وخصومهم إلى البحر المتوسط.

من المعروف أن بروكسل كانت غير فعّالة سياسيًّا في الربيع العربي وفي العديد من الأزمات التي حصلت لاحقًا في شمال إفريقيا والشرق الأوسط. والصراع الجيوالسياسي الوحيد في البحر المتوسط الذي انخرط فيه الاتحاد الأوربي إلى الآن هو الصراع على الطاقة في شرق البحر المتوسط، وهذا أمرٌ يشير إلى أن الانقسامات الداخلية في الاتحاد الأوربي خلال السنوات العشر الماضية أثّرت سلبًا في الآليات التي يعتمد عليها الاتحاد في اتخاذ القرار. فقد بقي الاتحاد عاطلًا في سياسات البناء الإقليمية من خلال المعايير التي تمثّل صوته الخاص في الأجندات الأمنية العالمية، بل ضيّع عليه الفرص. وعندما تفاقم الصراع الجيوسياسي بعد عام 2015، وعادت الولايات المتحدة / الناتو إلى البحر المتوسط بسبب الوجود الروسي والسياسة الأمريكية الجديدة المناهضة لإيران، لم يُناقَش ما إذا كان لدى الاتحاد الأوربي أيّ فرصة أخرى لنقل سياسة البحر المتوسط من بروكسل إلى واشنطن. ويمكن سرد الأسباب الرئيسة لهذا الخمول وعدم الفاعلية على النحو الآتي: انعكست المنافسة بين إيطاليا وفرنسا على شكل غياب اقتراح سياسة متوسطية فعّالة من أجل الاتحاد الأوربي، وبقاء تدخل الناتو في ليبيا عام 2011 كما لو أنه مبادرة فرنسية، واختلاف أولويات ألمانيا وبريطانيا في السياسات المتعلقة بالاتحاد الأوربي، وإيمان بعض دول الاتحاد الأوربي، مثل فرنسا أنها ستحقق مصالحها في البحر المتوسط بطريقةٍ سهلةٍ من خلال الولايات المتحدة، وتفضيلها على المنحى الصعب في تحقيق مصالحها من خلال الاتحاد الأوربي.

عندما اشتد التحالف حول استخدام موارد الغاز في شرق البحر المتوسط، توقَّع المجتمع الدولي من الاتحاد الأوربي أن يؤدّي دور الوسيط، ويسهم في السيطرة على التوتر في شرق البحر المتوسط. لكن الاتحاد الأوربي عندما أصبح طرفًا في مسألة رسم حدود مناطق النفوذ البحري رغم عدم امتلاكه أي صلاحيةٍ في الموضوع، واتّخذ خريطة إشبيلية التي تتجاهل حقوق الجمهورية التركية وجمهورية شمال قبرص التركية أساسًا في هذه المسألة- تخلّى عن أداء دور الوساطة التي من شأنها أن تقترح لعبة اربح-اربح في صراع الطاقة. وعندما أغلق الاتحاد الأوربي باب الحوار مع بعض دول المنطقة في شرق البحر المتوسط لدعم اليونان وإدارة جنوب قبرص اليونانية فإنّه كبح في الحقيقة نفوذه السياسي والاقتصادي والعسكري في المنطقة. وظهر أن تهميش وإقصاء دول المنطقة ذات القدرات العالية مثل تركيا، والأطراف التي يمكنها أن تفتح الطريق أمام الحل السياسي في الجزيرة، مثل جمهورية شمال قبرص التركية / المجتمع القبرص التركي- سبب رئيس لبقاء الاتحاد الأوربي خاملًا

في المنطقة. وبالمثل، أدّى طرح إدارة ترامب سياسات متوسطية / أوروبية جديدة إلى صمت الاتحاد الأوربي أمام التطورات في المنطقة.

من المسلَّم به عمومًا أن النظام الليبرالي أصيب بجروح عندما وصلت إدارة ترامب إلى السلطة[4]. فقد أدّى استخدام واشنطن المتكرر لقوتها العقابية القاسية في حلّ القضايا الدولية في الصراع الجيوسياسي إلى إطلاق عملية يصعب تحمّلها من قبل أوروبا. في هذه العملية، لم تتعرض بروكسل لخسائر اقتصادية فحسب، بسبب سياسات واشنطن، ولكنها واجهت أيضًا صعوبات في إدارة المخاطر (التهديدات الصاروخية، تسليح المناطق المجاورة، خطر التسلح النووي...إلخ) التي تطال الأمن والاستقرار. والبلدان التي شعرت عن كثبٍ بهذا العجز الذي أصاب الاتحاد بحكم قربها الجيوسياسي وكشفته بجلاءٍ- هي بلدان شمال إفريقيا والشرق الأوسط. وبمرور الوقت، تزعزعت ثقة بلدان شمال إفريقيا والشرق الأوسط بالاتحاد الأوربي بعامةً، والدول الجنوبية في الاتحاد الأوربي مثل فرنسا بخاصة. ومن ثَمّ، فقدت دول الاتحاد الأوربي محاوريها في المنطقة في الوقت الذي أصبح فيه اهتمام دول الاتحاد الأوربي بالبحر المتوسط أمرًا ضروريًّا.

لكل هذه الأسباب، تصرفت بروكسل بشكل براغماتي، وآثرت السعي وراء حلولٍ قصيرة المدى للمسائل ذات الصلة بحوض البحر المتوسط. هذه الحلول قصيرة المدى كانت

تركز إمّا على الولايات المتحدة، أو كانت تهدف إلى التخلص من عواقب هذه المسائل بدلًا من القضاء على جذورها. ونتيجة لذلك، تجلّت ثلاث حقائق أخرى:

1. خسر الاتحاد الأوربي مبادرة تكوين أجندات الأمن والاستقرار في منطقة البحر المتوسط عمومًا، وشرق البحر المتوسط خصوصًا، أمام الدول الأخرى، وفي مقدمتهم الولايات المتحدة وروسيا وتركيا.

2. إن السياسات المتوسطية التي انتهجها الاتحاد الأوربي الذي يريد إدارة نتائج الأزمات بدلًا من القضاء على أسبابها، والتحول الراديكالي بدون التفكير في بداية الربيع العربي وتحولاته، وعجز الاتحاد الأوربي عن إيجاد حل لمشكلة المهاجرين الذي كان سببًا في جعلهم أكثر تطرفًا عندما قرر إبقاءهم في البلدان التي تعيش الحروب الأهلية- شرذمت المنطقة وحطّمتها وجعلتها أكثر هشاشةً، فخيّم عليها عدم الاستقرار.

3. لم تعد بلدان شمال إفريقيا وبلدان شرق الأوسط تستمع للبلدان الأوربية، فقامت بعض البلدانٌ مثل فرنسا وإيطاليا التي لا تريد أن تفقد نفوذها الاقتصادي في المنطقة، وهي تسمع عن المفاوضات الأمريكية الروسية التركية الإيرانية الإسرائيلية في المنطقة- بتطبيق سياساتها الوطنية المتوسطية المختلفة، مع مراعاة جيوسياسية المنطقة أكثر من مراعاتها سياسات الاتحاد الأوربي. وقد أدّى ذلك إلى إضعاف تواجد الاتحاد في شرق البحر المتوسط، وأنزل سياسات الاتحاد الأوربي إلى مستوى منافسة متوسطية غير مثمرة بين فرنسا وإيطاليا.

خطط فرنسا المتوسطية في عهد ماكرون:

أحدثَ وصول إيمانويل ماكرون إلى سدة الحكم في فرنسا إثارةً قصيرة المدى، وكان معلومًا أن ماكرون أراد اتخاذ بعض الخطوات الإصلاحية داخل الاتحاد الأوربي، والتي تجعل بلاده رائدة في هذا الاتحاد. وسرعان ما حدّد الرئيس الفرنسي الوجود في شرق البحر المتوسط إحدى هذه الخطوات. لكن توجه ماكرون هذا ليس مفاجئًا ولا يشذّ عن تاريخ سياسات فرنسا المتوسطية، فقد كان إنشاء منطقة تعاونٍ بين شمال إفريقيا ودول جنوب أوربا أحد المحاور السياسية الإقليمية لفرنسا إبان الحرب الباردة. وكان الإليزيه في الفترة 1990-2010 رائدًا في العديد من المبادرات الإقليمية، ومن ذلك عملية برشلونة، والاتحاد المتوسطي. ولكن كما هو معروف، أخفقت حكومات باريس في إقامة علاقةٍ خاصةٍ بين شمال إفريقيا وأوربا. وقد ذكرنا أن هذا الإخفاق يعود إلى إخفاق أوروبيّ يتجاوز السياسات الفرنسية، ويحمل أوربا على التركيز على بناء جدار بين شمال وجنوب البحر المتوسط بدلًا من التركيز على سياسة متوسطية مشتركةٍ. وكان ماكرون يدرك هذه الحقيقة، وسرعان ما ترك الوسائل القديمة جانبًا، وحمل مشروع التعاون الجديد (5 + 5) الذي يتكون من عدد بلدان أقل، وبتعبيرٍ آخر، حمل مشروع

مجموعة الدول العشر المتوسطية (Mediterranean G10) إلى جدول أعمال المجتمع الدولي.[5] ولن يكون من المستغرب أن نقول إن مشروع ماكرون G10 المتوسطية لم يتلق دعمًا كافيًا من مفوضية الاتحاد الأوربي ومؤسسات المجتمع المدني والدول الأعضاء في الاتحاد الأوربي، مثل ألمانيا التي تفكّر بتعزيز دورها الوسيط بعد خيبة الأمل التي أصابت دول المنطقة بسبب عدم فعالية الاتحاد الأوربي في دول المنطقة. ومن ثَمّ لن تكون فرنسا قادرةً على إقناع دول المنطقة ودول جنوب الاتحاد الأوربي التي تتبع سياسات متوسطية مختلفة- في موضوع أجندات مشتركة.[6] باختصار، يبدو أن وصول الرئيس الفرنسي ماكرون من الاتحاد الأوربي إلى البحر المتوسط بهويته الإصلاحية وعبر مشروعات مثل مشروع مجموعة الدول العشر المتوسطية لن يكون ممكنًا ما لم تتغير الظروف الحالية للاتحاد الأوربي.

على الرغم من أن فرنسا لا تستطيع تحقيق الهدف المطلوب بصفتها زعيم المبادرات الأوروبية المتوسطية، فإنها تعتقد أنه يجب السيطرة سريعًا على المخاطر الناشئة عن المنطقة: (التهديدات الأمنية القاسية أو اللينة، مثل الإرهاب وتدفق اللاجئين). فاستمرار الهجمات، وخسائر أرواح المدنيين في سوريا وليبيا، وتأخّر باريس في إقامة حوارٍ بنَّاءٍ مع أنقرة التي لها وجودٌ مؤثرٌ في المنطقة- تزيد من إلحاح فرنسا على الإسراع في إدارة المخاطر. وهذا ما دفع باريس على ما يبدو إلى اختيار دعم (بارونات) الحرب الأقوياء النشطين في الساحة من أمثال حفتر، والأطراف المسلحة غير الحكومية، مثل حزب الاتحاد الديموقراطي PYD، ولو كان ذلك على حساب حقوق الإنسان والديمقراطية.[7] إن هدف ماكرون بهذه السياسات لا يتمثل في السيطرة على التهديدات قبل وصولها إلى فرنسا، فمن المعروف أنه شُكِّل سوق للأسلحة من خلال الحروب الأهلية في الدول التي انهارت، أو هي على وشك الانهيار في المنطقة إبان الربيع العربي، وأن فرنسا تريد البقاء في هذا السوق كمنتجٍ للأسلحة والتكنولوجيات الدفاعية.[8] ثم إن تجارة الأسلحة بين باريس والإمارات العربية المتحدة ومصر والمملكة العربية السعودية[9] تدفع فرنسا للدفاع عن الأجندة الأمنية لهذه الدول في البحر المتوسط.

إن سعي باريس لاعتماد تجارة الأسلحة في سد فجوة القوة الأوربية متعددة الأطراف الذي يسمح به حاليًّا الصراع القائم في البحر الأبيض المتوسط رغبةٌ طموحةٌ جدًّا، وليست فارغة المضمون. وماكرون منذ مدة يحسب المكاسب المادية والسياسية التي يمكن أن تجنيها فرنسا من الأرباح المحتَملة لشركة توتال الفرنسية

> **إن تجارة الأسلحة بين باريس والإمارات العربية المتحدة ومصر والمملكة العربية السعودية تدفع فرنسا للدفاع عن الأجندة الأمنية لهذه الدول في البحر المتوسط**

للطاقة في منطقة البحر المتوسط، وينظر من ناحية أخرى إلى كيفية إيجاد مكانٍ لشركات البناء الفرنسية في إعادة إعمار ليبيا.[10] لكن المسألة مفعمة بالمشكلات في جانبها الخاص، بليبيا وفي جانبها الخاص بالطاقة على حدّ سواء.

من المعلوم أن جان إيف لودريان وزير الدفاع الفرنسي السابق، هو الذي أقنع ماكرون بكون ليبيا لقمةً سائغةً، وأن المشكلات في هذا البلد ستُحلّ بسهولةٍ من خلال دعم حفتر.[11] لكن مسألة دعم حفتر التي يختلف عليها رأي وزارة الخارجية ووزارة الدفاع في السياسة الداخلية الفرنسية تحولت إلى سياسةٍ محفوفة بالمخاطر- كلما لقيت ميليشيات الجيش الوطني الليبي صعوبةً في الإطاحة بحكومة طرابلس. ومن المعروف أن الاتفاقات اللازمة لإعادة هيكلة البلاد ستُبرَم بين حفتر والقبائل المؤيدة له وبين فرنسا، ومن ثَمّ إذا تعذرت على قوات حفتر السيطرة الكاملة على البلاد، سيتعين على فرنسا أن تحاصص مع الآخرين الكعكةَ الليبية الافتراضية التي لم تبلغ فمها حتى الآن. صحيحٌ أن الدول الأوربية لديها قدرة محدودة على تحاصص الكعكة الليبية، لكن هناك بعض الحقائق التي تثير قلق باريس، منها أن قمة برلين التي أقيمت عام 2020 حول ليبيا أشارت إلى وجود الولايات المتحدة، وروسيا، وتركيا، والإمارات العربية المتحدة، ومصر، على الطاولة. إضافة إلى ذلك، رأينا أن بعض البلدان -مثل إيطاليا وألمانيا- التي لا تريد أن تترك المبادرة السياسية بيد باريس أطلقت خطاباتها الخاصة المستقلة عن خطاب فرنسا بشأن البحر المتوسط وليبيا. ويجب القول إنه إلى جانب وجود عددٍ كبيرٍ من اللاعبين إضافةً إلى فرنسا على طاولة ليبيا- هناك مخاطر أخرى ناجمة من الغلوِّ في قوة اللاعبين الصغار من أمثال حفتر. كذلك نذكر أن التنظيمات الإرهابية ستكون المستفيد الوحيد من فجوة السلطة التي حصلت في ليبيا إبان الأزمة، وأن تحويل الساحة الليبية إلى ساحةٍ للإرهاب سيزيد لهيب أزمة اللاجئين. لذلك، فإن محاولة فرنسا السيطرة على الساحة من خلال اللاعبين الضعفاء غير الشرعيين تعجز عن توفير المكاسب الاقتصادية المأمولة بشكلٍ كاملٍ، وتثير التطورات التي من شأنها أن تضعف الوجود الفرنسي في البحر المتوسط وتزعزع استقرار أوربا.

إن زعزعة الوجود الفرنسي في البحر المتوسط عبر ليبيا ليست الأمر الوحيد الذي يصعّب الأمر على فرنسا. فباريس التي تعمل على فتح مساحةٍ للوجود في سوريا من خلال كسب ود الولايات المتحدة تدرك أن ترامب يواصل سياساته في المنطقة من دون استشارة فرنسا.[12] ثم إن مستقبل السياسات الأمريكية في سوريا لا يزال غامضًا. وتجدر الإشارة إلى أن مساعي فرنسا لبناء علاقةٍ خاصةٍ كانت قائمةً بينها وبين إيران سابقًا، وتريد الآن أن تتذكرها مرةً أخرى، ولتبنّي سياسة مشابهة لسياساتها عندما كانت قويةً في الخط الإيراني السوري اللبناني الفلسطيني- ذهبت سدىً في الوقت الحالي، وذلك بسبب سياسة الولايات

المتحدة الأمريكية المناهضة لإيران. لكل هذه الأسباب، أرادت فرنسا التي تعسّرت أمورها في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أن تكون الطرف "الفائز" في الصراع على الطاقة في شرق البحر الأبيض المتوسط على الأقل. ونعلم أن باريس قبلت مشروع غاز شرق المتوسط، و(شرعنت) أعمال التنقيب والحفر التي تقوم بها إدارة جنوب قبرص اليونانية في الجزيرة، سعيًا منها إلى النفوذ بشركاتها وأساطيلها إلى شرق البحر المتوسط. فقد ذكرت الصحف أن شراكة توتال-إيني مثلًا حصلت على حق القيام بالحفر في المقسم السابع التابع لإدارة جنوب قبرص اليونانية[13]. علاوة على ذلك، يعتقد الإليزيه بإمكانية استخدام الدعم الأمريكي الضمني والصريح لنقل الغاز الإسرائيلي إلى الأسواق الأوربية في تعزيز خط التعاون بين باريس وواشنطن. وفي هذا السياق، نعلم أن فرنسا ترغب في أن يكون لها مكانٌ في التعاون القائم بين اليونان وإدارة جنوب قبرص اليونانية وإسرائيل، وكذلك في تحالف الغاز الطبيعي المتشكل بين مصر واليونان وإدارة جنوب قبرص اليونانية.[14]

إن الاهتمام باحتياطيات الطاقة في محيط الجزيرة ليس السبب الوحيد وراء اهتمام فرنسا البالغ بقبرص في عهد ماكرون في السنوات الماضية. فحكومة باريس تسعى لأن تكون الدولة الداعمة الرئيسة لاقتصاد إدارة جنوب قبرص اليونانية داخل الاتحاد الأوربي. فهي التي تقوم باستثماراتٍ في إدارة جنوب قبرص اليونانية، في العديد من القطاعات، ولاسيما القطاعات الحيوية ذات الصلة بالبنية التحتية مثل الاتصالات.[15] وعلى الرغم من عزو التأثير الفرنسي المتزايد في اقتصاد جنوب قبرص إلى نجاح السفير الفرنسي في نيقوسيا؛ فإن التباعد بين روسيا وإدارة جنوب قبرص اليونانية نتيجة الضغوطات التي تمارسها الولايات المتحدة وبروكسل، والمساعي الرادعة التي تبذلها إدارة جنوب قبرص اليونانية ضد النفوذ المتزايد لروسيا وتركيا في المنطقة- لهما تأثيرٌ كبيرٌ أيضًا في هذه التطورات. فقد حصلت فرنسا على ترخيصٍ لاستعمال قاعدة "ماري" البحرية العسكرية في جنوب الجزيرة، فجعلت العلاقة الخاصة التي طورتها مع إدارة جنوب قبرص اليونانية أشد ظهورًا.[16]

ويشير الدعم الفني المقدّم إلى جنوب نيقوسيا ضمن آلية التعاون البنيوي الدائم(PESCO)[17] إلى أن فرنسا تجري من حين لآخر مناوراتٍ عسكريةً في البحر المتوسط مع اليونان وإدارة جنوب قبرص اليونانية، وأن حكومة باريس تراقب عن كثب تطورات الشرق الأوسط من خلال الركن القبرصي. وتنظر باريس التي لم تحقّق وجودها المنشود في البحر المتوسط بعدُ إلى العلاقة التي طورتها مع إدارة جنوب قبرص اليونانية- على أنها فرصةٌ لتحقيق الانسجام بين الأجندات الأمنية للاتحاد الأوربي والولايات المتحدة في منطقة البحر المتوسط وشرق البحر المتوسط، ونقطة انطلاقٍ للمرور عبر الفرص التي يمكن فتحها في المنطقة مستقبلًا.

خطط إيطاليا المتوسطية:

كانت إيطاليا تقليديًّا تميز سياساتها المتوسطية التي تعدّها أحد توجهاتها الأساسية الثلاثة في سياساتها الخارجية عن السياسات الخارجية للاتحاد الأوربي والأطلسي، وحافظت على هذا الاتجاه في سياستها الخارجية على خطٍ أكثر وطنية.[18] وهذا جعل سياسات إيطاليا المتوسطية "معقدةً"، لم يتمثل فقط في إصرار الولايات المتحدة التي تزيد من تأثيرها في السياسات الأمنية الأوربية من خلال إيطاليا منذ الخمسينيات من القرن الماضي، بل كذلك إصرار أوربا على وضع سياسة متوسطية خاصة بالاتحاد الأوربي، أي التنافس مع بقية دول جنوب أوربا. فإيطاليا لديها أسبابها الخاصة لمراقبة التطورات في حوض البحر المتوسط بعناية في السنوات الماضية، وهي تريد أن تكون لديها القدرة على التصرف بشكل مستقل عن الاتحاد الأوربي في المسائل التي تتطلبها مصالح البلاد عند الضرورة. والعامل الذي يشكل تحديًا بالنسبة لإيطاليا هو اكتساب هذه القدرة، واستعمالها في سياسةٍ متماسكة.

رأت إيطاليا أن سياسة الاتحاد الأوربي في البحر المتوسط قاصرة خلال الفترة 2016-2018، ووجدت أن هذا الحوض أصبح مفتوحًا لتدخل الصين وروسيا والعديد من البلدان الأخرى، فلم يعد البحر المتوسط - وفق تقييمها الجديد - يتفق مع التعريف الجغرافي المحدود الذي جاء به الاتحاد الأوربي، وكان ينبغي تعريف هذه المنطقة بوصفها بحرًا متوسطًا عالميًّا يوجب عليها أن تعطي الأولوية لإقامة علاقاتٍ متعددة الأطراف، تتمتع بمزيدٍ من الفعالية في المنطقة ولا تتجاهل إطار الاتحاد الأوربي. وقد ذكر وزير الخارجية الإيطالية أنجيلينو ألفانو في عام 2016 أن إيطاليا بحسب إستراتيجية البحر المتوسط ستعطي الأولوية لسياسة الانخراط في حلّ الأزمات التي قد تندلع في حوض البحر المتوسط،[19] وأعربت عن اهتمامها بعددٍ من القضايا الرئيسة، وهي الأمن والهجرة والاقتصاد والطاقة والثقافة والعلم، واعتقدت بأنها ستكون بذلك مؤثرةً في سياسات الاتحاد الأوروبي في البحر المتوسط، إذ كان الاتحاد الأوربي في تلك الآونة يركز على بناء سياسة دفاعية مشتركة، وأنها بفضل هذه السياسة الجديدة النشطة المتعددة الأطراف ستتمكن من تطوير علاقاتها الثنائية مع دول البحر المتوسط، وتسهم في سياسة الاتحاد الأوربي المتوسطية. وفي هذا السياق تأتي مشاركتها في بعض الأزمات الإقليمية مثل ليبيا سعيًا منها إلى حل هذه المشكلات لمصلحتها[20]. وأطلقت روما على هذه الإستراتيجية الجديدة اسم البحر المتوسط الشاسع(Mediterraneo Allargato)[21]. والغرض الرئيس من هذه السياسة المتوسطية الجديدة في روما هو ضمان جميع طرق التجارة والموارد الطبيعية في جغرافيا تمتد من المحيط الأطلسي إلى المحيط الهادئ، بما يتماشى مع المصالح الوطنية الإيطالية. في هذا السياق، تركز الإستراتيجية الإيطالية التي يُتوقَّع تنفيذها في الجغرافيا الواسعة المعنية على مكافحة جميع أنواع الإرهاب والتهريب،

وحماية القواعد والمنشآت الإيطالية في الخارج، وتعزيز آليات الإغاثة الإنسانية الإيطالية، والانخراط في المنطقة، وإعداد الأسطول الإيطالي من أجل حماية السلام.

وعندما يتعلق الأمر بقضية الطاقة، فإن البحر المتوسط في نظر إيطاليا يتبوّأ مكانةً مهمّةً لا يمكن الاستغناء عنها، لأن هذا الحوض يشكل مفتاح إستراتيجية تنويع المصادر التي تنتهجها إيطاليا من أجل أمن إمدادات الطاقة. فحكومة روما توفر حاليًّا ثلثي مشترياتها من النفط ونصف مشترياتها من الغاز عبر هذه المنطقة.[22] وتتبع سياسة التنويع في إمدادات الغاز الطبيعي، فتستورده من بلدان متعددة عبر عددٍ من خطوط الأنابيب المارة عبر البحر المتوسط، مثل خط الأنابيب(Trans Medieterranean)[23] وخط الأنابيب(Yeşil Akım)[24] ، إلى جانب خط الأنابيب عبر الأدرياتي (TAP). إضافة إلى ذلك، تهدف إيطاليا إلى أن تصبح في عام 2025 دولة مركزية لتوزيع الطاقة والغاز من أجل منطقة البحر الأبيض المتوسط.[25] وبسبب هذه الرغبة لم تستطع تجاهل مشروع خط أنابيب شرق البحر المتوسط (East-Med). لكن دعم مشروع خط أنابيب شرق البحر المتوسط لم يكن بالنسبة لإيطاليا سياسةً خاليةً من المشكلات. إذ كانت حكومة روما قد أعطت الضوء الأخضر لإيصال الغاز الذي سيخرج من (إسرائيل) إلى إيطاليا مرورًا بجزيرة كريت وإدارة جنوب قبرص اليونانية عبر خط الأنابيب Poseidon. والأسباب التي تقف وراء هذا الضوء الأخضر؛ هو دعم الاتحاد الأوربي وفرنسا للمشروع، ووقوف الولايات المتحدة وراء المشروع لأسباب سياسية، وإمكانية أن يكون مشروع خط أنابيب شرق البحر المتوسط جزءًا من إستراتيجية تنويع إمدادات الطاقة إن تحقق. لكن هذا المشروع لم يحافظ على قيمته، منذ أن جاءت روما على ذكر الأضرار التي يمكن أن يلحقها بالبيئة، وقررت تأجيل توقيعه لبعض الوقت.

كانت إيطاليا تتابع عن كثبٍ ما يجري في ليبيا، بل تتنافس مع فرنسا حول هذه المسألة في الاتحاد الأوربي، وذلك بمقتضى إستراتيجية البحر المتوسط الشاسع الجديد، ورغبتها في أن تصبح مركزًا لتوزيع الغاز الطبيعي الذي هو أحد ركائز هذه الإستراتيجية. إلى جانب الروابط التاريخية الاستعمارية التي تربط ليبيا بروما، فإن ليبيا بالنسبة لروما هي المكان الذي بدأت فيه فرص الطاقة ومخاطر اللاجئين في آن واحد. ومن المعروف أيضًا أن شركة الطاقة الإيطالية العملاقة "Eni " لديها استثمارات كبيرة في غرب ليبيا. لكل هذه الأسباب، دعمت روما حكومة طرابلس الشرعية التي اعترفت بها الأمم المتحدة. لكن فرنسا التي تهتم بجنوب ليبيا كان لها رأي آخر، إذ قدّمت دعمها لحفتر. ومن ثَمّ لا بد من القبول بقدوم إشاراتٍ معقدةٍ من الاتحاد الأوروبي والأوروبيين بشأن استقرار المنطقة. بالنتيجة، دخلت الدولتان العضوان في الاتحاد الأوروبي، فرنسا وإيطاليا، في منافسة خطيرة على الساحة الليبية، وأسهمتا في انعدام الاستقرار في البلاد.[26] وبعد أن وقعت تركيا مع حكومة طرابلس

اتفاق ترسيم حدود مناطق النفوذ البحري، شعرت إيطاليا بالحاجة إلى مراجعة آرائها بشأن خط أنابيب شرق البحر المتوسط (East-Med). فعرض شرق المتوسط الذي اقترحه اليونانيون على إيطاليا في شهر كانون الثاني 2020 حمل معه تكلفةٍ قدرها 7,4 مليار دولار في نظر وزير الخارجية الإيطالي لويجي دو مايو.[27] ولا ننسى أن تركيا بعد الاتفاق الذي أبرمته مع ليبيا ألحقت ضررًا كبيرًا بجدوى المشروع بناءً على علاقاتها الدبلوماسية مع ليبيا. وهذه الأسباب وغيرها دفعت دو مايو إلى الاعتقاد بأن هذا المشروع لن يكون بديلًا جادًّا للغاز الروسي على المدى المتوسط والبعيد.[28]

وفي الواقع، كان المسؤولون في شركة "ENİ" يشتكون منذ وقتٍ طويلٍ من تكلفة المشروع، واحتمالية أن يكون سببًا للمشكلات مع تركيا.[29] وكانت شركة "ENİ" تصرّح منذ مدةٍ بأن إيطاليا غير مستعدة لأن تتحمل تكلفةً سياسيةً مثل "شن حرب" من أجل تحقيق مشروع خط أنابيب شرق البحر المتوسط. وأعربت روما عن تحفظاتها حول هذا المشروع على لسان وزير خارجيتها بصورةٍ مباشرةٍ، بعد أن كانت قد أعربت عنها بصورة غير مباشرةٍ على لسان المسؤولين في شركة "ENİ". وقد جاء هذا الإعراب في اليوم التالي من حفل توقيع مشروع خط الأنابيب شرق المتوسط في أثينا من قبل الرئيس الإسرائيلي نتنياهو، ورئيس إدارة جنوب قبرص اليونانية أناستاسيادس، ورئيس الوزراء اليوناني ميتسوتاكيس، في 2 كانون الثاني 2020. وتخلف عنه الإيطاليون كما هو معروف.

خلاصة القول إن الأوربيين لم يتمكنوا من تطوير سياسة مشتركة في شرق البحر المتوسط باستثناء الوكالة الأوروبية لمراقبة وحماية الحدود الخارجية (فرونتيكس) والسياسات الخاصة بكل دولة من دول الاتحاد الأوربي، ولم تتمكن من فهرسة سياسات البحر المتوسط ضمن سياسات دول جنوب أوربا في البحر المتوسط. وعلى الرغم من أن قضية اللاجئين والطاقة ومكافحة الإرهاب هي الكلمات المشتركة لسياسات دول جنوب أوربا في البحر المتوسط/ شرق البحر المتوسط، فقد أظهرت السياسات الإقليمية لفرنسا وإيطاليا أن هذه الكلمات المشتركة لا تخدم المصالح الوطنية المشتركة. لذلك يبدو أن الركن الأوربي لسياسات الغرب بشأن البحر الأبيض المتوسط عقيمٌ على أقل تقدير.

كيف تعود الولايات المتحدة إلى البحر المتوسط؟ إستراتيجية المحاور الجديدة:

ازداد الوجود الإستراتيجي للولايات المتحدة في البحر المتوسط، في عهد ترامب. في البدايات، لم تُظهر إدارة ترامب اهتمامًا باحتياطيات غاز شرق البحر المتوسط، والسبب في ذلك يعزى إلى تغير أولويات سياسة الغاز الأمريكية التي تُذكَر باسم الرئيس. فالأولوية الرئيسة للولايات المتحدة بحسب اعتقاد ترامب تتمحور حول تحقيق هيمنة الغاز الصخري

الأمريكي على الأسواق العالمية.[30] حدد ترامب السوق الأوربية هدفًا مناسبًا من أجل الغاز الطبيعي المسيَّل الذي يتم الحصول عليه من الغاز الصخري الأمريكي. وكان هذا الهدف سيحقق أرباحًا من أجل قطاع الطاقة الوطنية الأمريكية من جانبٍ، ويسهم من جانبٍ آخر في تنويع الطاقة في أوربا، أي في تقليل اعتمادها في تأمين الطاقة على روسيا. فالغاز الطبيعي المسيَّل الذي يشجع ترامب على إنتاجه من الغاز الصخري باعتباره مصدرًا وطنيًّا للطاقة كان يتطابق في الواقع مع "نفوذ الطاقة" الأمريكي؛ أي مع سياسة هيمنة الطاقة. فكما هو معروف في وثيقة إستراتيجية الأمن القومي الأخيرة للولايات المتحدة الأمريكية التي أُعلِن عنها عام 2016، أن الولايات المتحدة اعتقدت أنها تحتفظ بقدرتها على أن تصبح قوة الطاقة في عهد ترامب. كما أظهرت الأرقام أن الولايات المتحدة مرّت بفترة خاصة خفّفت فيها اعتمادها على الخارج في تأمين الطاقة، وأصبحت الدولة التي تصدّر الطاقة إلى الخارج، فتبوّأت واشنطن المرتبة الثالثة بين منتجي النفط في العالم، والمرتبة الأولى بين منتجي الغاز عام (2016) .[31] ومن ثَمّ، عندما تسلّم ترامب رئاسة البلاد، أرسلت الولايات المتحدة إشاراتٍ بأنها ستؤثِر دعم مواردها الخاصة على دعم موارد (إسرائيل)، أو موارد إدارة جنوب قبرص اليونانية، من أجل تقليل اعتماد أوربا على روسيا في تأمين الطاقة.

وهناك سبب آخر لموقف ترامب هذا، فكما هو معروف، كانت موازين القوى العسكرية في البحر الأبيض المتوسط طيلة الحرب الباردة تسير لمصلحة الناتو وضد الاتحاد السوفييتي، حتى أصبح يطلق عليه اسم "بحر الناتو".[32] واستمر هذا التفوق بعض الوقت في فترة ما بعد الحرب الباردة، لكن السبب الرئيس لهذا التفوق هذه المرة هو انسحاب المنافسين من الصراع الجيوسياسي المتوسطي. وعندما عادت روسيا لتصبح جزءًا من الصراع المتوسطي عسكريًّا واقتصاديًّا وسياسيًّا إبان تدخلها في سوريا عام 2015 بحجة دعوة النظام السوري- ظهرت الشكوك حول الوضع الراهن في البحر المتوسط. لكن إدارة ترامب رأت أن الوضع لا يدعو الولايات المتحدة التي اشتد ساعدها اقتصاديًّا وعسكريًّا، ونجحت في أن تصبح قوة طاقة عالمية- إلى التدخل بمفردها عسكريًّا في المناطق البعيدة كما كانت تفعل في الماضي، واعتقدت بإمكانية تأسيس الردع الأمريكي من خلال القوة الأمريكية العقابية المهيمنة.[33] ولكن بحلول نيسان 2019 أيقنت الولايات المتحدة أن قوتها الرادعة عن بعدٍ، ووسائلها العقابية بلغت حدودها، لدرجةٍ أن وزير الخارجية الأمريكي بومبيو صرح بأن شرق البحر المتوسط جبهةٌ إستراتيجية في الصراع الأمريكي الروسي. ومعلومٌ أن أكثر ما يثير إزعاج بومبيو ومن حوله هو القدرات التي تملكها روسيا في السيطرة على الميدان وإغلاقه أمام الآخرين[34](A2/AD). ويعود تاريخ تطوير موسكو لهذه القدرات في بحر البلطيق وشرق البحر الأبيض المتوسط إلى الفترة 2015-2018. لذلك، لا يمكننا الاعتماد على هذه القدرات فقط من أجل تعليل

اعتبار عام 2019 نقطة تحول مهمّة. فالحقوق المستقبلية التي حصلت عليها روسيا على سوريا بحلول عام 2019 (حقوق الاستفادة من القواعد العسكرية، والاستفادة من الحرب الأهلية السورية) تشير إلى أن موسكو لن تنفك بسهولةٍ عن المناطق التي سيطرت عليها في سوريا. لهذا السبب، أرادت الولايات المتحدة منذ مطلع عام 2019 التأكد من أن روسيا لن يكون لديها المزيد من المناطق المغلقة للتنافس الاقتصادي والسياسي والعسكري في البحر المتوسط. ومع ذلك، فإن الشيء الذي دفع الولايات المتحدة إلى تطوير إستراتيجية جديدة في البحر المتوسط ليس النفوذ الروسي فحسب، بل كذلك الوجود التركي المتنامي في البحر المتوسط، وسير العلاقات التركية الأمريكية، والعلاقات التركية الروسية.

كانت "إستراتيجية البحر المتوسط الجديدة"[35] التي أعلن عنها بومبيو تقوم على اعتماد البحر المتوسط لبناء المحور الخليجي المشرقي ضد إيران عام 2016، أو باسمه المعروف بالمحور الموازي المشابه لتحالف الكرة [36](كناية عن تحالف ترامب وسلمان والسيسي). محاور التعاون الجديدة هذه التي ترتكز على الولايات المتحدة وتستند إلى ذراعين هما: الذراع المكون من (إسرائيل) واليونان وإدارة جنوب قبرص اليونانية، والذراع المكوّن من (إسرائيل) وإدارة جنوب قبرص اليونانية ومصر- كانت تهدف إلى تقييد الوجود الروسي والتركي في منطقة البحر المتوسط. وقد عززت الولايات المتحدة الأمريكية هذه المحاور بإستراتيجيات متعددةٍ معروفة باسم إستراتيجيات "الجزرة": تسليم الجولان لتل أبيب لإعطاء الأولوية لأمن (إسرائيل) ، والدعم الممنوح لمشروع خط أنابيب شرق البحر المتوسط، والدعم الممنوح لمنتدى غاز شرق المتوسط، وطرح فكرة ضم قبرص الجنوبية إلى حلف الناتو، وأخيرًا "مشروع قانون حول شراكة الأمن والطاقة في شرق البحر المتوسط بتاريخ 2019" الذي قدّمه عضوا مجلس الشيوخ الأمريكي روبيو وميندیز إلى البرلمان، والذي يؤمِّن رفع حظر توريد الأسلحة عن قبرص الجنوبية. [37]

يمكن القول باختصارٍ إن الهدف من التنافس الأمريكي والروسي في البحر المتوسط لا يقتصر على الحد من حصول روسيا على مناطق جديدة، بل يتعداه إلى شلّ حركة أنقرة في البحر المتوسط، بسبب الامتعاض من المستويات التي وصلت إليها العلاقات التركية الروسية. في كانون الأول 2019، قبِلَ مجلس الشيوخ الأمريكي "قانون صلاحية الدفاع القومي" الذي يتضمن عقوباتٍ على تركيا وروسيا. في هذا القانون الذي يستند إلى مقترحات روبيو وميندیز، والذي يشدّد على أهمية تطوير واشنطن علاقاتها في شرق البحر المتوسط مع الثلاثي المتمثل في اليونان وإسرائيل وإدارة جنوب قبرص اليونانية- قُبِلَ رفع الحظر عن توريد الأسلحة عن قبرص الجنوبية الذي كان ممارسًا منذ عام 1987، متحجّجين

بالوجود العسكري التركي في قبرص. وبهذا القرار، تهدف الولايات المتحدة إلى منع إدارة جنوب قبرص اليونانية من تأمين أسلحتها من روسيا ودول العالم الثالث.

وكان من المؤكّد أن رفع الحظر المفروض على توريد الأسلحة سيمهّد الطريق أمام تسليح جزيرة قبرص، وسيعقّد الوضع أمام الحل السلمي في جزيرة قبرص. ووفقًا للبيان الذي أدلى به زورلو تورا، وكيل رئيس مجلس جمهورية شمال قبرص التركية على شاشة قناة 5 القبرصية، فإن قبرص الجنوبية كانت تنفق الأموال الطائلة من أجل التسليح، وتشتري طائرات بدون طيار من (إسرائيل)، وتجري مناورات عسكرية مع مصر وفرنسا. ومن ثَمّ كان من الضروري أن تمنح جمهورية شمال قبرص التركية رئاسةَ هيئة الأركان العامة التركية الحق في استخدام قاعدة Geçitkale الجوية العسكرية، ونقل طائراتها المسيرة المسلّحة وغير المسلحة (İHA وSİHA) إلى هذه القاعدة لتعزيز الردع.[38] إذن جازفت واشنطن سياسيًّا في إطار قضية قبرص، لكنها كانت سعيدةً بإبعاد قبرص الجنوبية وروسيا عن بعضهما، باستخدام ورقة علاقة تركيا بجمهورية شمال قبرص التركية، بعد أن كانت مستاءةً من العلاقة الطيبة الخاصة التي تربط بينهما منذ وقت طويل. والقانون المذكور، كما هو معروف، اشترط بعض الشروط على إدارة جنوب قبرص اليونانية من أجل توريد الأسلحة، ومن هذه الشروط التأكد من أن السفن العسكرية الروسية لا تستَخدم موانئ قبرص الجنوبية، وإبلاغ الكونغرس الأمريكي باستيفاء هذا الشرط.[39]

ينبغي عدم النسيان أن قانون صلاحية الدفاع القومي الأمريكي بشأن شراكات شرق البحر المتوسط يوفّر دعمًا قويًّا وغير مباشر لمشروعات مثل مشروع خط أنابيب شرق البحر المتوسط، ومنتدى غاز شرق المتوسط. فهذا القانون الذي وقّعه ترامب يقترح بناء مركز أمريكي للطاقة في شرق البحر المتوسط؛ لتسهيل التعاون في شرق البحر المتوسط بين (إسرائيل) واليونان وإدارة جنوب قبرص اليونانية.[40] ورغم كل هذه الجهود، والإستراتيجية الأمريكية في "التطويق المزدوج" لمحاور التعاون التركي الروسي من خلال اللاعبين الضعفاء، يبدو أن واشنطن ممتعضة من أن تشهد ليبيا حالة مشابهةً للتقارب التركي الروسي الذي حصل في أستانا بشأن سوريا. وتجدر الإشارة هنا إلى أن الولايات المتحدة عندما رأت أن الفجوة التي خلقها الاتحاد الأوربي في ليبيا قُبَيل قمة برلين تملؤها تركيا وروسيا بمهارةٍ كبيرةٍ- آثرت الصمت أمام فكرة العودة إلى وقف إطلاق النار في ليبيا.

وعندما تمخّضت قمة برلين عن ضرورة انتظار محادثات جنيف لاتّخاذ قرار نهائي بشأن حلّ قضية ليبيا، أصبح لدى واشنطن وقت قيّم لمراجعة سياساتها. فالتطورات الجارية في ليبيا، وسياسات تركيا بشأن البحر المتوسط تضع نصب العين نقاط ضعف المحاور التي تستعملها الولايات المتحدة لتطويق روسيا وتركيا. وفي الواقع، يبدو أنه من غير المحتمل

أن هذه المحاور ستقاوم الأمر الواقع "fait accompli" الذي تفرضه روسيا و/ أو تركيا. فالدبلوماسية التركية في ليبيا نجحت في دفع إيطاليا إلى التشكيك في مدى جدوى مشروع خط أنابيب شرق البحر المتوسط الذي هو أحد جزرات الولايات المتحدة. وهذا يدلّ على أنه في حال إخفاق إستراتيجيات المحاور الأمريكية، ستظهر الفروقات بين إستراتيجيات البحر المتوسط التي لا تبدو واضحة بما فيه الكفاية اليوم بين فرنسا وإيطاليا. ولا ينبغي أن ننسى أن أكثر المستفيدين من هذا الوضع هو روسيا التي ستكون سعيدة بخروج البحر المتوسط من كونه بحر الناتو، وهذا المكسب الروسي سيكون حجر عثرةٍ أمام طريق الولايات المتحدة نحو الهيمنة على الطاقة في شرق البحر المتوسط.

إستراتيجية الوجود التركي في البحر الأبيض:

في مواجهة سياسة التطويق المدعومة من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي، والتي تمارس بحق تركيا وجمهورية شمال قبرص التركية، استخدمت تركيا جميع ما لديها من أدوات السياسة والقانون وأنشطة البحث والتنقيب الزلزالي. وكانت الخطوة الأكثر إستراتيجية في هذا الإطار هي اتفاقية منطقة النفوذ/ اتفاقية الجرف القاري الأولى مع جمهورية شمال قبرص التركية في عام 2011. إذ فتحت هذه الاتفاقية الطريق أمام السفن التركية للحفر في الأعماق للقيام بأعمال الحفر والتنقيب في المقاسم التي حددتها جمهورية شمال قبرص التركية بنفسها؛ من خلال الترخيص الذي منحته لشراكة بترول تركيا المساهمة (TPAO).

وهكذا ظهرت مرة أخرى أهمية سياسة الأسطول الحديث، وتطوير القدرات البحرية التي بدأت بها تركيا في الربع الأول من القرن الحادي والعشرين عند تنفيذ أنشطة التنقيب والحفر عن الهيدروكربونات.[41] وكذلك استطاعت توفير الحماية لأعمال التنقيب التي تنفذها في المياه القبرصية من جانب، وردع الشركات الأجنبية التي تحاول التسلط على الجرف القاري التركي والشمال القبرصي على حد سواء من خلال تطوير قدراتها وكفاءاتها في إغلاق المجال البحري.[42] وعندما تحوّل حوض البحر المتوسط إلى ساحة تشهد سباقًا محمومًا بين جميع الدول المطلة عليه لإغلاق مجالاتها البحرية بإمكاناتها الذاتية- أعطت تركيا الأولوية لتحديث أسطولها البحري من أجل تغطية مجالها أيضًا. وفي هذا السياق انضمّت أخيرًا غواصة بيري رئيس إلى القوات البحرية التركية مؤخرًا.[43] كما أن السفينة الهجومية البرمائية (TCG amfibi) التي ستنضم في نهاية عام 2020 إلى الأسطول ستعزّز قدرات تركيا في إغلاق المجالات البحرية.[44]

فالخطوات التي تتخذها إدارة جنوب قبرص اليونانية تجاه جمهورية شمال قبرص التركية تشهد ازديادًا مطردًا. فعلى سبيل المثال؛ اتخذت هذه الإدارة قرارًا ببدء أعمال الحفر -وفق تصريحٍ لها- في تسعة أماكن حول جزيرة قبرص في البحر المتوسط سنة 2020. ثم عادت وأعلنت في تصريحات أخرى أنها لن تقوم بذلك.[45] لكن هذه التصريحات تشير إلى أن هذه

الإدارة مستمرة في سياساتها التي تتجاهل حقوق ومصالح جمهورية شمال قبرص. وكذلك تشير هذه التحركات إلى أن نيقوسيا الجنوبية تعتمد في إستراتيجية الضغط على جمهورية شمال قبرص التركية على انشغال تركيا بالمسألة السورية أكثر من اعتمادها على قدراتها. في حين تبدو أنقرة حاسمةً في نقل "ملف شرق البحر المتوسط" في سياستها الخارجية إلى خارج سوريا أيضًا، من أجل حماية الحقوق المشروعة لثنائية تركيا/ جمهورية شمال قبرص التركية في البحر المتوسط. وتُعَدّ مذكرة التفاهم التركي الليبي حول تحديد مناطق النفوذ البحرية تطورًا مهمًّا في هذا الصدد. ففي نهاية هذا التفاهم دقّت تركيا إسفينًا في البحر المتوسط بين اليونان وإدارة جنوب قبرص اليونانية، ومن ثَمّ قطعت الارتباط البحري بين الطرفين، أي وُضع حدّ لمشروع خط أنابيب شرق البحر المتوسط في الساحة بشكل فعلي. وجاءت الحملة الإستراتيجية التالية لتركيا عبر إرسالها الدفعة الأولى من طائراتها المسيّرة المسلحة وغير المسلحة بدون طيار إلى مطار Geçitkale في قبرص الشمالية. فكان وضع هذه الطائرات المسيرة İHA والمسلحة SİHA التركية في Geçitkale؛ ردًّا على تسليم (إسرائيل) 8 طائرات مسلحة مسيّرة لليونانيين. لكن المهمّ هنا هو أن تكون تركيا قد عزّزت بذلك قدرتها الجوية الرادعة في Geçitkale، إضافة إلى أنها ستكون قادرة على جمع المعلومات والاستخبارات في منطقة أوسع في البحر الأبيض المتوسط.[46]

فتركيا من خلال جميع التدابير المذكورة التي اتخذتها لم تكتف بإعادة التوازن الميداني للمخاطر التي يمكنها أن تفسد على المجتمع التركي في جمهورية شمال قبرص التركية، مثل القرار الأمريكي (الذي مهّد الطريق أمام تسليح الجزيرة)، ومشروع خط أنابيب شرق البحر المتوسط (الذي استثنى جمهورية الشمال القبرصي) فحسب- بل أكدت مرة أخرى أنها لا تفرّق من الناحية السياسية بين حقوق ومصالح جمهورية قبرص الشمالية وحقوق ومصالح تركيا الخاصة. ووحدة الحقوق والمصالح التركية- القبرصية التركية هذه، وسقوط مشروع دولة PYD الإرهابية في سوريا، وانهيار اللعبة الإقصائية لتركيا في الساحة وعلى الطاولة في ليبيا- تبيّن لنا أن أنقرة وجدت الفرصة لإغلاق المجالات البحرية المحددة في البحر المتوسط. ومن أجل بيان المدى الذي وصلت إليه قدرة تركيا على إغلاق المجالات البحرية؛ يكفي أن نذكر أن سفينة ياووز التركية لحفر الأعماق قد أُرسِلت إلى المقسم G في جنوب شرق جزيرة قبرص، والتي تدعى لافقوشا1-؛ أي (نيقوسيا1-) .[47]

تنظر أنقرة إلى الاتحاد الأوربي بوصفه الطرف المسؤول عن خطر ارتفاع التوتر في هذه المرحلة. فقد أعلن المتحدث باسم الوزارة الخارجية التركية حامي أقصوي في بيان له حول الموضوع أن "الاتحاد الأوربي تجاهل القبارصة الأتراك ووجودهم في جزيرة قبرص في البيانات التي أصدرها منذ الألفة الثالثة حتى اليوم"[48]. ووصف موقف الاتحاد الأوربي

بالسياسة البعيدة عن الحقيقة، وبالحكم المسبق، وبالازدواجية. كما ذكر أقصوي في حال عدم تحقيق الشرطين اللذين اقترحتهما تركيا -وهما: (الأول: ضمان حقوق شعب جمهورية شمال قبرص التركية المتساوية مع جنوب قبرص في الموارد الطبيعية. والثاني: إنشاء آليه للتعاون المشترك مع القبارصة اليونانيين في إطار اقتراح جمهورية شمال قبرص التركية للتعاون المشترك في تاريخ 13 تموز 2019)- فإن تركيا ستستمر في أعمال التنقيب في جنوب الجزيرة، وفي حماية حقوق القبارصة الأتراك.[49] وكما هو معروف، فإن إرسال تركيا سفينة حفر الأعماق ياووز إلى المقسم G في الجهة الجنوبية للجزيرة حصل بموجب اتفاقية الترخيص التي جرت بين تركيا وجمهورية الشمال القبرصي سنة 2011. وهذه الخطوة التي خطتها أنقرة في هذا السياق موقفٌ مشروعٌ من حيث القانون الدولي. وهي بهذه الخطوة التي قامت بها في تاريخ 20 كانون الثاني 2020، تبعث في الواقع رسالة بأن كلًّا من خط أنابيب شرق البحر المتوسط الذي أقيم حفل توقيعه في شهر كانون الثاني 2020 في أثينا، ومنتدى غاز شرق المتوسط الذي نُظِّم في القاهرة هما في حكم العدم.

وسياسة الردع التي تنهجها أنقرة في هذا المجال تُعَدّ رسالة جوابية (لإسرائيل) التي تشكل أحد أطراف المحور الذي تسعى الولايات المتحدة الأمريكية لإنشائه؛ لذلك صنّفت القوات المسلحة الإسرائيلية أنقرة في قائمة البلدان التي تشكّل تهديدًا، في تقرير استخباراتها العسكرية لعام 2020[50]. وهذا التقييم للتهديد يبين في الواقع أن كفاءة تركيا في إغلاق المجال في شرق البحر المتوسط قضت على إستراتيجية تطويق أنقرة. وإرسال أنقرة سفينة حفر الأعماق "ياووز" إلى المقسم G المجاور لمنطقتي حقول الغاز البحريتين المهمّتين ليفيثان وتمار الخاصتين بتل أبيب تُعَدّ رسالةً إلى (إسرائيل) ستحملها على العدول عن الدخول في إستراتيجية تطويق تركيا، وكذلك تُعَدّ رسالةً إلى كل من جزأي جزيرة قبرص، بأن أنقرة موجودة في أطراف الجزيرة باسم جمهورية شمال قبرص التركية. وبهذه الرسائل تريد أنقرة إبقاء باب الحوار مفتوحًا للدخول في اتفاقيات مع جميع القوى المطلّة على البحر المتوسط مماثلة للاتفاق مع ليبيا حول المنطقة الاقتصادية الخالصة، باستثناء إدارة جنوب قبرص اليونانية، وبذلك تدفع المحاور التي تدعمها أمريكا وتتطلع إليها فرنسا إلى حسابات (اربح-اخسر) بشكل حتمي.[51] في المقابل تأمل أنقرة من القوى المطلّة على حوض البحر المتوسط أن تميل إلى اتفاقيات تعود بالفائدة على الجميع على طريقة (اربح-اربح) في مسألة الهيدروكربونات، وفي موضوع ترسيم حدود مناطق النفوذ البحري، وما شابه، وإلا، فستستمرّ تركيا في اتّخاذ جميع التدابير اللازمة لمواجهة الاحتمالات كافّة. وفي حال نصب أنظمة أس400- في جنوب تركيا ستكون كفاءة أنقرة في إغلاق المجالات في البحر المتوسط قد وصلت إلى ذروتها. ولهذا السبب يبقى هناك احتمال حملة أخيرة لأمريكا التي تسعى إلى تطويق تركيا وروسيا معًا فيما أوربا عاجزة حتى الآن في تطوير بديل لهذه الإستراتيجية التركية.

الخاتمة:

مع نزول روسيا إلى المياه الدافئة في البحر المتوسط في الأزمة السورية في 2015 اضطرت الولايات المتحدة الأمريكية إلى العودة بقوة أكبر إلى شرق البحر المتوسط. وبسبب هذه العودة، أضحى شرق البحر المتوسط ساحة للتنافس الجيوسياسي بين موسكو وواشنطن من جديد. تعمل إدارة ترامب على إيقاف التوسع الروسي الإيراني في شرق البحر المتوسط من ناحية، وتحويل تركيا إلى طرف يجب حصاره على الأقل من ناحية أخرى. إن فكرة الولايات المتحدة الأمريكية في إنشاء حزام للتعاون في مجال الطاقة مقرّه اليونان وفقًا لإستراتيجيتها الجديدة في البحر المتوسط– أثارت انتباه أنقرة، ودول أخرى، مثل فرنسا وإيطاليا. فعملت أنقرة على منع حصول أي تقدّم لهذا الحزام يتناقض مع مصالح الجمهورية التركية وجمهورية شمال قبرص التركية. وسعت فرنسا في المقابل إلى عدم البقاء خارج هذا الحزام، وأن تكون صاحبة الكلمة في إدارة مصادر الطاقة في أطراف الجزيرة من خلال اتفاقها مع إدارة جنوب قبرص اليونانية. وفي هذا السياق، كان لا بد لها من دعم قوات حفتر في المسألة الليبية من أجل مستقبل خط أنابيب شرق البحر المتوسط، ومن أجل ذلك لم تتوانَ في مواجهة إيطاليا التي تسعى إلى أداء دورٍ فعّالٍ في التوازنات الليبية الجديدة، وطاولة ليبيا الغربية على الأقل؛ من أجل حماية مصالحها الوطنية في مسألة الطاقة واللجوء، كما تريد أن تكون طرفًا فعّالًا في هذا الخصوص في سياسة الاتحاد الأوربي.

لم تتمكن الجهات الغربية من إبداء تنسيق وانسجام وتطوير إستراتيجية في شرق البحر المتوسط بدءًا من سياساتها في سوريا ومصر، ووصولًا إلى سياساتها في قبرص وليبيا اليوم. ولم تتمكن الولايات المتحدة من تأسيس التقارب مع الدول الغربية الذي كانت تأمله في إستراتيجية التطويق المزدوج لروسيا وتركيا، ومن سعيها إلى إنشاء محاور للتعاون المشترك مركزها اليونان و(إسرائيل)، فبرزت الخلافات بينهما، وتشكّلت أجواء الاستقطابات باعتبارها عامل ضغط على أمن أوربا واستقرارها؛ لأنها ستقرب بين تركيا وروسيا في خط البحرين الأسود والمتوسط، بل أثار القلق لدى الجهات الغربية التي تريد إقامة حوار بين روسيا وتركيا، وتريد جزئيًّا تحديد بعض السياسات الإقليمية وفق هذا الحوار، مثل برلين.

باختصار، تختلف الدول الغربية في سياساتها المتعلقة بالبحر المتوسط وشرق البحر المتوسط. وإنّ هواجسها المتمثّلة في حركة الهجرة من الجنوب ومنع التطرف تفرض عليها العمل من أجل السيطرة على الحروب الأهلية في دول الجنوب وتحسين الأوضاع فيها، وتفرض عليها من ثَمّ إقامة آليات للحوار والتعاون المشترك مع الجهات الإقليمية المؤثّرة في الميدان عمومًا، وبشكل سريع وشامل مع تركيا على وجه الخصوص، وبشكل محدود مع روسيا وإيران، ويتطلب كذلك، الاعتراف بدور أنقرة في التوازن بين الغرب وروسيا. وفي

المقابل فإنّ استخدام المحاور من أجل تطويق تركيا يمنع تحقيق هذه الغايات، والإصرار على هذه المحاور يرفع من كلفة إخفاق الإستراتيجيات الغربية في هذا الاتجاه كلما تأخر الزمن.

تحاول تركيا التخلص من الآثار السلبية التي تعود عليها وعلى جمهورية شمال قبرص التركية نتيجة السعي الغربي الحثيث من أجل قضم المساحات في شرق البحر المتوسط. وفي الوقت نفسه، تحاول أنقرة من خلال التدابير التي تتخذها في إطار القانون الدولي في البحر والبر المحيطين بها أن تتجاوز الآثار السلبية التي تولّدت أو ستولّدها الحرب الباردة الروسية الأمريكية الجديدة التي تقع في البحر الأبيض المتوسط. ومن هنا فإنّ تركيا تشكّل دولة الاستقرار والتوازن في البحر المتوسط، ومن الضروري توضيح جوهر المشكلة بصورة صحيحة، والغرب لا يحتاج إلى إستراتيجية متوسطية جديدة، بل يحتاج إلى إستراتيجية تعاون مع تركيا يعترف فيها بالوجود التركي في البحر المتوسط.

الهوامش والمراجع:

1. ‘‘Pompeo Hails New Era with Greece after Signing Revised Defense Deal’’, Guardian, & October 2019, https://www.theguardian.com/us-news/2019/oct/06/mike-pompeo-greece-revised-defense-deal, (Access date: 15 December 2019).
2. Yoel Guzansky , “Israel’s Periphery Doctrine 2.0: The Mediterranean Plus,” Mediterranean Politics, 19:1, 2014, P. 99–111.
3. Visne Korkmaz Constructing the Mediterranean in the Face of New Threats: Are the EU's Words Really New?, European Security, 17:1, 2008, P. 141-160 ; Nursin Atesoglu Guney The Region-Building Practices of the EU in the Mediterranean: The EMP and ENP, What is Next?, European Security, 17:1, 2008, P. 123-139.
4. Robert Jervis , Francis J. Gavin, Jashua Rovner, Dianna N. Labrosse, Chaos in the Liberal Order: The Trump Presidency and International Politics in 21st Century, Columbia University Press, 2018.
5. ‘‘The Magrep: a Future Partner on Equal Terms’’, Qantra.de, https://en.qantara.de/content/frances-new-mediterranean-initiative-a-g10-summit-marked-by-pragmatism?page=0%2C1, (Access date: 2 November 2019).
شاركت في اجتماع (5+5) المنعقد في (23–24) تموز 2019 الدول الآتية: تونس والمغرب والجزائر وليبيا وموريتانيا إلى جانب فرنسا وإيطاليا وإسبانيا ومالطا والبرتغال.
6. المرجع السابق.
7. Paul Taylor, ‘‘France’s Double Game in Libya’’, Politico, https://www.politico.eu/article/frances-double-game-in-libya-nato-un-khalifa-haftar/, (Access date: 3 November 2019); “Turkey Slams France over Supporting PYD /YPG Terrorists”, AA, 30 Mart 2018, https://www.aa.com.tr/en/europe/turkey-slams-france-over-supporting-pyd-ypg-terrorists/1103496, (Access date: 3 November 2019).

8. ‘‘France Vows to Give Assault Rifles and Cash to Central African Republics’’, Independent, (4 November 2018), https://www.independent.co.uk/news/world/africa/france-central-african-republic-car-weapons-assault-rifles-aid-jeanyves-le-drian-a8617031.html, (Access date: 11 December 2019).

9. أقرّت الحكومة الفرنسية في شهر أيار 2019 بأنها باعت أسلحة للسعودية، وأن حكومة الرياض ستستعمل هذه الأسلحة في حربها في اليمن. انظر:
The French Government Confirmed Wednesday that a New Shipment of Weapons’’ will Head for Saudi Arabia, despite Claims is Using the Arms in Yemen’’, France 24, 8 May 2019, https://www.france24.com/en/20190508-france-confirms-contested-arms-shipment-saudi-arabia, (Access date: 2 January 2019).
وكما هو معلوم، فقد ارتفعت مبيعات الأسلحة الفرنسية إلى الشرق الأوسط إلى الضعف سنة 2017. وفرنسا في الأصل من الدول التي تأتي في مقدمة البلدان المصدّرة للأسلحة في العالم. وباريس من خلال مبيعات أسلحتها المتزايدة في الآونة الأخيرة للسعودية ومصر والإمارات العربية المتحدة بدءًا من الأساطيل وانتهاءً بالأسلحة والمعدات الفردية- تسعى إلى زيادة ثقلها في منطقة البحر المتوسط. انظر:
John Irish and Sophie Louet, ‘‘Despite Critism at Home, French Arms Sales Double in the Middle East’’, World News, 3 July 2018, https://www.reuters.com/article/us-france-egypt-arms/despite-criticism-at-home-french-arms-sales-double-in-the-middle-east-idUSKBN1JT21E, (Access date: 25 December 2019).

10. Andrew Korybko, ‘‘France and Italy are Involved in A Proxy War in Libya’’, Global Research, 26 February 2019, https://www.globalresearch.ca/france-and-italy-are-involved-in-a-proxy-war-in-libya/5669737, (Access date: 23 December 2019).

11. Jalel Harchaoui, ‘‘Macron is Stregthening Haftar’’, 21 september 2017, Foreign Affairs , https://www.foreignaffairs.com/articles/france/2017-09-21/how-france-making-libya-worse, (Access date: 11 December 2019).

12. Alexandra Ma, “French President Macron dunked on Trump for pulling out of Syria without telling his NATO allies”, https://www.businessinsider.com/macron-trump-withdraw-syria-without-telling-nato-economist-2019-11, 7 November 2019, (Access date: 23 December 2019).

13. “Total, Eni Reportedly Granted Cyprus Block 7’’, Ekathierini, 10 May 2019, http://www.ekathimerini.com/240340/article/ekathimerini/news/total-eni-reportedly-granted-cyprus-block-7, (Access date: 3 January 2020).

14. Alexandria Pecinar, ‘‘Total in Eastern Mediterranean’’, Wall Street International, 7 October 2019, https://wsimag.com/economy-and-politics/57951-total-in-eastern-mediterranean, (Access date: 1 January 2020).

15. ‘‘An Increasing French Presence in the East Med’’, Ekathimerini, 20 October 2018, http://www.ekathimerini.com/234839/opinion/ekathimerini/comment/an-increasing-french-presence-in-the-east-med, (Access date: 11 December 2019).

16. “French Navy Will Use Cypriot Station, Upgrade for Bigger Warships”, The National Herrald, https://www.thenationalherald.com/244397/cyprus-working-with-france-to-expand-naval-base-minister-says/, 17 Mayıs 2019, (Access date: 11 December 2019).

17. "يجري تطوير التعاون بين قبرص الجنوبي وفرنسا في مجال الدفاع"، قبرص، 8 تشرين الثاني 2017.

18. Silvia Colomba ve Anja Palm, ‘‘Italy in the Mediterranean: Priorities and Perspectives of a European Middle-Power’’, Foundation for European Progressive Studies, February 2019, https://www.researchgate.net/publication/331114130_Italy_in_the_Mediterranean_Priorities_and_Perspectives_of_a_EU_Middle_Power, (Access date: 2 January 2019).
19. Italian Strategy in the Mediterranean, Ministry of Foreign Affairs and International Cooperation, https://www.esteri.it/mae/resource/doc/201712//rapporto-med-maeci-eng.pdf, Roma, 2017, (Access date: 2 January 2019).
20. Silvia Colomba & Anja Palm, op.cit.
21. “Mediterraneo Allargato”, Osservatorio di Politica Internazionale, https://www.ispionline.it/sites/default/files/pubblicazioni/focus-mediterraneo-allargato-n._10.pdf, May 2019, (Access date: 10 January 2020). ‘‘Energy War in the Eastern Mediterranean: Is this the New Big Game?’’, South East Med Energy and Defense, 5 April 2018, https://www.semedenergydefense.com/energy-war-in-the-eastern-mediterranean-is-this-the-new-big-game/, (Access date: 10 January 2020).
22. ‘‘MED and Italian Energy Report: Energy Resources, Flows and Strategies of Italy between Europe and Mediterranean’’, Annual Report 2019, https://www.sr-m.it/wp-content/uploads/201904//abstract_ENEMED_19_ENG.pdf, (Access date: 11 December 2019).
23. خط أنبوب Trans-Akdeniz خط ينقل الغاز من الجزائر وتونس إلى صقلية؛ أي إلى أنقرة وإيطاليا.
24. أصبح هذا الخط جاهزًا للعمل، وأصبح الغاز يتدفق من ليبيا إلى صقلية بموجب اتفاقية الغاز الطبيعي المنعقدة بين إيطاليا وليبيا.
25. ‘‘The Italian Strategy ın the Mediterranean: Stabilizing the Crises and Building a Positive Agenda fort he Region’’, MED Dialogues Rome, 2017, https://www.esteri.it/mae/resource/doc/201712//med-maeci-eng.pdf, (Access date: 1 January 2020).
26. Stasa Salacanin, ‘‘How France and Italy Fuel Libya’s War?, https://gulfnews.com/world/mena/how-france-and-italy-fuel-libyas-war-1.62004454, 11 February, https://gulfnews.com/world/mena/how-france-and-italy-fuel-libyas-war-1.62004454, (Access date: 3 January 2020).
27. ‘‘Turkey Lurks, Greece-Cyprus-Israel East Med Political Deal Coming’’, The National Herald, 27 December 2019, https://www.thenationalherald.com/276079/turkey-lurks-greece-cyprus-israel-eastmed-political-deal-coming/, (Access date: 2 January 2019)
28. ‘‘Italy’s Foreign Minister Expresses Doubts over Feasibility of East-Med Pipeline’’, The Times of Israel, 18 January 2020, https://www.timesofisrael.com/italys-foreign-minister-expresses-doubts-over-feasibility-of-eastmed-pipeline/, (Access date: 17 January 2020).

29. على سبيل المثال: "تحذير البحر المتوسط من شركة الطاقة ENİ: سنترك التنقيب في حال قدوم السفينة الحربية إلى المنطقة"، أورونيوز، 10تشرين الأول 2019. (تاريخ الزيارة: 17 كانون الثاني 2020):
eni-den-dogu-akdeniz-uyarisi-bolgeye-/10/10/https://tr.euronews.com/2019 savas-gemileri-gelirse-sondaji-birakiriz. Charles Elinas, "East Med Gas Pipeline Increasingly Doubtful", CyprusMail, 2 December 2018 https://cyprus-mail. ./eastmed-gas-pipeline-increasingly-doubtful/02/12/com/2018

30. Leo Kabouv, op.cit.

31. ''Assessing the Trump Doctrine of Energy Dominanace'', Global Risk Insight, https://globalriskinsights.com/201804//trump-doctrine-energy-dominance/. (Access date: 1 December 2019).
Marco Giuli, ''Trump's Gas Doctrine: What Does it Mean fort he EU?'', European Policy Commentrary, 26 July 2017, http://aei.pitt.edu/884561// pub_7869_trumpsgasdoctrine.pdf, (Access date: 2 January 2019).

32. Laris ve Dejan Hribar, ''Euro-Mediterranean Region: Resuged Geopolitical Importance'', International Journal of Euro-Mediterranean Studies, Vol. 5, No: 1, pp.5769-, https://link.springer.com/article/10.1007/s403218-0002-012- , (Access date: 22 December 2019).

33. Victor Davis Hanson, ''The Trump Doctirine: Deterrence without Intervention'', National Review, 5 November 2019, https://www.nationalreview.com/201911// trump-foreign-policy-doctrine-deterrence-without-intervention/. (Access date: 3 Ocak 2020).

34. Nurşin Ateşoğlu Güney – Vişne Korkmaz, "New Russian Mahanism Failed Futile Geopolitical Dreams in the Black Sea and Mediterranean" The New Geopolitical Realities for Russia, Lexington Publishers, London, 2019, P. 2122-.

35. Nurşin Ateşoğlu Güney, ''An Iron Curtain on the Eastern Mediterranean: Will the US Isolate Turkey?'' the New Turkey, 16 May 2019, https://thenewturkey. org/an-iron-curtain-on-the-eastern-mediterranean-will-the-us-isolate-turkey. (Access date: 2 January 2019).

36. Metin Gürcan, ''Is US Redesigning Southern Flank?'', Turkey Pulse, 18 October 2019, https://www.al-monitor.com/pulse/originals/201910//turkey-united-states-redesigning-southern-flank.html, (Access date: 10 December 2019).

37. هذا المشروع فتح الطريق أمام رفع حظر توريد الأسلحة إلى جنوب قبرص من جانب، وقيام تعاون مشترك بين واشنطن واليونان وقبرص الجنوبية و(إسرائيل) في المستقبل، وذلك بقيام مركز الطاقة الأمريكي– الأوسطي. انظر:
''Trump Ends Prohobition on Arms Sales to Cyprus'', Greek News, https://greekcitytimes.com/201921/12//us-president-donald-trump-signs-appropriations-bill-including-eastmed-act/, (Access date: 4 December 2019).

38. "تورة: نشر الطائرات بدون طيار İHA و SİHAفي مطار Geçitkale أمر ضروري"، قبرص مانيشيت، 18 كانون الأول 2019.

39. "وقع الرئيس الأمريكي ترامب على القانون المشروط لرفع حظر توريد الأسلحة عن قبرص الجنوبية"، 21 كانون الأول 2019، دنيا، www.aa.com.tr ، (تاريخ الزيارة: 1 كانون الأول 2019).

40. "US East Mediterranean Security and Energy Partnership Act to Be Approved", Financial Mirror, https://www.financialmirror.com/201917/12//us-east-med-security-and-energy-partnership-act-to-be-approved/, 17 December 2019, (Access date: 30 January 2019).
41. ألب Kırıkkanat، "وثيقة إستراتيجية القوى البحرية التركية"، مليّت، 9 تموز 2018.
42. أوقفت السفن الحربية التركية منصة سيبم 12000 النفطية التابعة لشركة الطاقة الإيطالية أني في قبرص، ولم تسمح لها بالحفر والتنقيب. انظر: "عادت سيبم 12000 النفطية من مشارف الاشتباك مع السفن التركية"، وكالة أنباء دنيز، 23 شباط 2018، (تاريخ الزيارة: 5 كانون الثاني 2020):
https://www.denizhaber.net/turk-savas-gemisi-ile-saipem-12000-catismanin-esiginden-dondu-haber-79697.htm
43. "إنه يوم تاريخي في تركيا: نزول سفينة بيري رئيس إلى البحر"، صباح، 22 كانون الأول 2019، (تاريخ الزيارة: 3 كانون الثاني 2020):
https://www.sabah.com.tr/galeri/ekonomi/turkiye-icin-tarihi-gun-piri-reis-denizaltisi-suyla-bulustu
44. "سفينة الأناضول TCG ستدخل الخدمة في نهاية 2020"، سي إن إن تورك، (تاريخ الزيارة: 5 كانون الثاني 2020):
https://www.cnnturk.com/ekonomi/tcg-anadolu-2020-sonunda-hizmete-girecek
45. قيمت سزار، "أخفق مشروع الروم [اليونانيين] في التنقيب"، يني شفق، (تاريخ الزيارة: 1 كانون الأول 2019):
https://www.yenisafak.com/gundem/rumlarin-sondaj-plani-coktu-3522224
46. "الطائرات المسيرة بدون طيار İHA وSİHA وصلت إلى شمال قبرص"، صباح، 15 كانون الأول 2019، (تاريخ الزيارة 1 كانون الثاني 2020):
https://www.sabah.com.tr/gundem/201915/12//dha-dis-iha-ve-sihalar-kktcye-geldi
47. "الرد التركي للعالم بإعلان النقطة G في بحار قبرص المفتوحة"، خبر 3، 1 كانون الثاني 2020، (تاريخ الزيارة: 20 كانون الثاني 2020):
https://www.haber3.com/ekonomi/enerji/turkiyeden-kibris-aciklarindan-tum-dunyaya-g-noktasi-resti-haberi-5073154,
48. "رسالة ياوُوزية إلى (إسرائيل)" [نسبة إلى السلطان ياووز سليم، وإشارة إلى سفينة التنقيب ياووز]، يني شفق، 20 كانون الثاني 2020، ص8.
49. المرجع السابق.
50. "النظام الصهيوني المحتلّ يضع تركيا في قائمة التهديد"، Doğru Haber، 2 كانون الثاني 2020، (تاريخ الزيارة: 16 كانون الثاني 2020):
https://dogruhaber.com.tr/haber/636292-siyonist-isgal-rejimi-turkiyeyi-tehdit-listesine-aldi/
51. "تصريحات مهمة من الرئيس أردوغان! هناك من يزعجهم هذا الأمر"، أقشام، 9 كانون الأول 2019، (تاريخ الزيارة: 10 تشرين الثاني 2020):
https://www.aksam.com.tr/guncel/baskan-erdogan-canli-yayinda-gundeme-iliskin-sorulari-yanitliyor/haber-1028747